



منذ فتوی المرجع العراقي الإیراني الأصل علی السیستانی بتأسیس الحشد الطائفي - الذي استدعي بحجة مواجهة داعش (تنظيم الدولة) لیستخدم ضد مدن الاستقلال المتمردة على النفوذ الإیراني ذات الغالبية السنیة۔ سقط مئات القتلى المدنيین في مذایق مباشرة أو غير مباشرة وجُرّ المئات وهُجّر الآلاف من العوائل مع النساء والأطفال، حيث نزحوا إلى بغداد للنجاة من القصف والمليشیات، وقد نفذت حکومة العبادی المدعومۃ من طهران وواشنطن حجزا قسرياً عليهم لمنعهم من دخول بغداد إلا بکفیل. وقد جرى هذا الحجز بعد تغییر تركيبة بغداد السکانیة والتقطیر الطائفي بعد الاحتلال الذي جرى للسنة فیها. تلك الإحصائيات التي نشرتها مصادر حقوق الإنسان، بعد الإعلان عن الحشد الشعبي (الطائفي) وتسلیحه، وتوجیه الإعلام التابع لحكومة بغداد لحقن طائفي مشترك، مع الحسینیات التي توالي إیران، كل ذلك لم يكن إلا نموذجاً واحداً من الھولوكوست الأکبر الذي شارکته فيه هذه المراجع.

ونحن اليوم نتحدث عن الإدانة السياسية الواضحة والجلية لمسؤولية هذه المراجع سواء السیستانی أو غيره في هذه الكوارث التي لا تزال تُنفذ حتى اليوم، ولا يزال هذا الحشد مفعلاً وفائماً ترعاه حکومة بغداد، دون أي اعتراض أو مساعدة أو رفع ملف حقوقی لمجلس الأمن أو غيره من قبل الولايات المتحدة أو الغرب، أو من قبل الدول العربية، وكل ما جرى هو مطالبة العبادی بعدم إشراك الحشد الطائفي في الاقتحامات والاكتفاء به كظہیر تطهیری.

وحتى هذا الطلب لم یُنفذ، وعاث هذا الحشد في مناطق السنة وقتل واستباح مدينهیم، ونفاق واشنطن والغرب مفهوم المقصود کون أن حکم بغداد منذ الاحتلال سُلم لهذه المليشیات لخدمة هدف الغرب المصلحي مع إیران ومنع عودة أي مشروع وطني عربي يجمع مصالح السنة والشیعہ وكل وطني عراقي، وخاصة حين تقهقر الاحتلال عام 2006 أمام المقاومة فأشعلت الأرض في وجهها بحرب طائفية استفادت من القاعدة وحمقاتها الطائفية ذلك الوقت.

لكن الغرابة في حجم التزييف العالمي الإعلامي الذي يتناول هذه الأحداث، ومع التأكيد على دموية داعش وحمقاتها التي ضربت السنة ذاتهم وسخر إعلامها الشنيع لتبير هذا الهولوكوست، إلا أن ما تقوم به وسائل الإعلام ومؤسسات السياسة الغربية مغرق في النفاق والتجاهل، وخاصة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة، وهذا التواطؤ ليس بريئا ولكنه جزء مهم من تغطية الهيمنة الإيرانية على العراق، لذات القرار الغربي بالاعتماد على طهران في رهن العراق لاحتلال دائم وفوضى طائفية.

وهنا تكمن أهمية تخصيص هذا البند المركزي بالاعتناء المهني والقانوني، لمواجهة هذه الحرب الطائفية الكبرى المسكونة عنها دولياً وتوثيقها لزمن قادم، والتحرك المباشر اليوم للضغط الإعلامي والسياسي على إيران وميليشياتها وخاصة عبر الراعي الأميركي، للحد من حجم الاستنزاف الواسع من الجسد العراقي والسنوي خاصة المحرض عليه طائفياً من هذه المراجع.

مع ملاحظة أن هذا التحريض يأتي بأسلوب ضخ ضمني يتوارى خلف مصطلحات أُسست في ضمير الفرد الشيعي على أن المقصود بها الإنسان السنوي، في حين يطرح خطاب منافق للأغراض الإعلامية.

إن تتبع الحراك الديني وخطابه في هذه المراجع يعيد رسم صورة كارثية لدوره على المنطقة، وقبل هذه الفتوى المباشرة فإن هذه المراجع رعت لعديدين من الزمن الدفع المتطرف للثقافة الشيعية وتكتيف احتقانها، الذي باشرته الثورة الإيرانية منذ قيامها، في رفع مشاعر المظلومة الطائفية، وتوسيعها، وهو ما خلق أرضية صدام طائفي في مناطق العالم الإسلامي راح ضحيته آلاف المدنيين من السنة والشيعة.

واستخدمت هذه المراجع في تحبيط دعوات الاعتدال الشيعية المعاصرة والقديمة، لتضمن ارتهان العقل الشيعي لمنظومة الخرافات والتحريض الطائفي على المسلم الآخر، ضمن الخطاب الأيديولوجي المنهجي، في حين تمارس إيران الجمهورية الدينية حملة علاقات عامة كاذبة في أوساط المسلمين لنشر التشيع المذهب أو دعم التشيع السياسي الذي يُساهم في خلق أرضية لمشاريع تقسيم الشرق الإسلامي، ولا يخلق مطلاً نظريات تعايش وتفاهم مدنية للحياة المعاصرة.

لكن ما جرى في العراق وسوريا يتجاوز المسؤولية السياسية والقانونية العامة إلى استسهال جرائم حرب مباشرة، عبر هذا التأسيس الأيديولوجي في فتاوى المراجع لتنظيم قوات إرهاب طائفية تحت رعاية دولة، وهو قمة الخرق والاستخفاف بالقانون الدولي والرأي العام العالمي، لكن ماكينة غالبية الإعلام الغربي المحترفة للنفاق والموقف السياسي لدول الغرب، هي التي صنعت هذا التبرير من التغول الطائفي وعسكنته وممارسة جرائم تنفيذية تحولت إلى حالة سياسية مقبولة عالمياً.

صممت الأمم المتحدة وأيضاً صمت أمينها العام، فضلاً عن مجلس الأمن، أمام هذه الفظائع ودور الفتوى الدينية الإيرانية فيها، وكل من يعرف تأسيس البناء السياسي الحديث في العراق من بعد الاحتلال يدرك أن الفرق بين نوري المالكي أو حيدر العبادي أو أي من قيادات مليشيات بدر وغيرها، هو فقط فرق في التكليف السياسي لهذه الشخصيات، وإنما هي واحدة من حيث صناعتها الأيديولوجية.

وفضلاً عن الدعم الذي تقدمه الدولة الطائفية، إيران والعراق، لتأسيس وتنمية مثل هذه التشكيلات التي أطلقـت بفتواها، فإن أحد أهم مصادر صناعة هذه الأيديولوجيات المستنسخة من لبنان إلى العراق، إضافة لدول آسيوية، هو إعادة تدوير المراجع للخمس المالي، الذي يضمن تدفق مليارات كبيرة يديرها المرجع بتصرفه، وليس من مصارفها الفقراء ولا المساكين ولا دعم العمل المدني ولا الإغاثي لفقراء الشيعة فضلاً عن بقية المسلمين.

هذه الأموال، التي توجه وقد كانت أحد أهم مصادر صناعة البناء الأيديولوجي لإيران في دول عربية، تضمن لهذه الحشود

المعلنة أو المستترة تدفق الدعم لها ولمشاريعها الكبرى، دون أي مراقبة مالية أو تدقيق، وليس المقصود التدخل في الشؤون الدينية الاقتصادية، لكن المهم محاسبة ورصد تلك الأموال الطائلة التي تحول إلى ذخائر قصف وبراميل موت ومُدّى لذبح الأطفال، وأيضاً مساعلتها قانونياً عن ذلك. علماً بأن حاجة المجتمع الشيعي ذاته قائمة لتوجيهه هذا المصدر لصحة الفقراء وإعاشتهم.

إن استعراض دور هذه المراجع منذ الاحتلال الأميركي الإيراني المزدوج للعراق، يعطي مؤشراً مروعاً لمسؤوليتها ولكارثة الصمت القانوني والسياسي عنها، وأهمية تسليط الضوء عليها اليوم.

في الوقت ذاته تُستهدف المصادر السنّية بشراسة مع أن غالبية أعمالها إغاثية، ومع ذلك تطارد، وأما في الحالة الشيعية فيصمت العالم والإعلام العربي قبل الدولي عن جرائم مرجعيات تعمل لقتل الناس لانتقامهم المذهبي، دون أي خوف، ويبدو أن الحذر لا لزوم له لديهم، ما دام نكاح المتعة السياسي قائماً بين الشرطي الدولي والإقليمي.

الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

المصادر: